

بعد أن أضحت واقعا مفروضا

خبراء يدعون إلى مواكبة تشريعية للتجارة الإلكترونية

عبد العالي لرقط

بوكريدي وجهة نظر فقهية في مداخلته حول التجارة الإلكترونية ومتطلباتها بين الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية واستحضار الأبعاد المقاصدية، حيث تطرق إلى الحكم الشرعي والفقه لجميع التفاصيل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، بدءا من الفصل في حكم جواز هذه التجارة، مؤكدا على جوازها مع توفر الضوابط الفقهية والشرعية اللازمة لذلك، وأهمها أن يكون التطبيق سليما من الناحية الفقهية، يتوفر فيه شرط التزام التجار بأخلاقيات التجارة والابتعاد عن الغش والتدليس، والتزوير، وكذلك اشتراط المعلوماتية للسلعة والتمن وان تكون السلعة طاهرة غير مخالفة للشرعية الإسلامية.

ويدورها أوصت الدكتورة ليلى بعناش خلال مداخلتها بضرورة التنظيم القانوني للتسويق عبر المؤثرين لمتدخلة بضرورة إصدار تشريعات تنظيمية جديدة، تتعلق بتنظيم قواعد السلوك في ميدان التسويق عبر الأنترنت، التدخل لتنظيم مهنة المؤثر الإلكتروني وتحديد واجباته والتزاماته، وتعديل القانون المدني لجعله يتماشى مع واقع الحياة.

وقانونيا واقتصاديا، مبرزين أن الضرورة أصبحت تقتضي ضرورة إبرام اتفاقيات تعاونية بين الجامعة ومديريات التجارة، ومفتشيات الضرائب الولائية من أجل التكوين، والتدريب، وتبادل الخبرات.

وخلال إشرافه على افتتاح الملتقى، أكد البروفيسور كمال لدرع عميد كلية الشريعة والاقتصاد أن التجارة الإلكترونية لم تعد خيارا، بل واقعا مفروضا على جميع الدول أيا كانت توجهاتها السياسية أو خلفياتها الدينية، انطلاقا من الإيجابيات التي تقدمها للمتعاملين بها، مبرزا أنه أصبح لزاما على فقهاء الشريعة الإسلامية بيان الحكم الشرعي لهذه التجارة وبيان مدى مطابقتها للمقاصد العامة للشريعة الإسلامية، موضحا أن إصدار قانون 18-05 المتعلق بالتجارة الإلكترونية يعد خطوة إيجابية في مجال تعزيز الثقة في البيئة الرقمية عموما والإفادة من إيجابيات ومزايا التجارة الإلكترونية ولكن من الضروري بعد ما يقارب الخمس سنوات من إصداره الوقوف وقفة تقييمية لمضمونه ومدى تحقيقه للأهداف المرجوة منه.

من جهته قدم البروفيسور نور الدين

أوصى المشاركون في الملتقى الوطني للتجارة الإلكترونية بين موقف الفقه الإسلامي والتنظيم القانوني المنعقد بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية نهاية الأسبوع الماضي بضرورة المواكبة القانونية لمختلف تطورات التجارة الإلكترونية بمزيد من التشريعات المدعمة.

وكان عديد الخبراء والأكاديميين من أساتذة وطلبة المشاركين ضمن فعاليات الملتقى الوطني من عديد جامعات الوطن، على غرار جامعة تيزي وزو، حاج لخضر باتنة، جامعة سيدي بلعباس، وغيرها، قد ألحوا خلال تدخلاتهم لضرورة وضع منصة رقمية فاعلة لتسهيل متابعة ومراقبة مختلف المعاملات التجارية الإلكترونية، وتعزيز العمل بمبدأ الإفصاح على المستوى الرسمي والجماهيري لنشر الثقافة الإلكترونية، وتحقيق الأمن الإلكتروني للمتعاملين، مع برمجة دورات للتكوين الشرعي للتجار والمتعاملين الاقتصاديين بالتنسيق والتعاون مع الجامعة الإسلامية، وفتح تخصصات دقيقة في مجال المعاملات الإلكترونية فقهيا

اليومي
النشروفي
إخبارية وطنية